

جهود الدول والمنظمات في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

هاني صلاح الدين حريبي

باحث ماجستير كلية التجارة جامعة قناة السويس

شريفة فاضل محمد - سلوى السعيد فراج

المخلص:

تعتبر الهجرة إحدى الظواهر المعروفة منذ قديم الزمان، وقد ساعدت على بناء الحضارات والمجتمعات، ولكن في العصر الحديث وبعد نشأة الدولة القومية المحددة بحدود معينة؛ وُضعت قوانين تنظم عملية انتقال الأفراد بين الدول، ولذلك أصبحنا نقسم الهجرة إلى نوعين: هجرة شرعية، وأخرى غير شرعية، فمفهوم الهجرة غير الشرعية يختلف تماماً عن الهجرة الشرعية، وذلك لأن الهجرة غير الشرعية تمثل انتهاكاً للقوانين الخاصة بالهجرة للبلد المهاجر إليه، ويكمن السبب وراء تلك الهجرة في المعاناة من الفقر والأحوال الاقتصادية السيئة المنتشرة في البلد الطارده، وفي العديد من الدول الأخرى، وقد يتعرض المهاجرون بالطرق غير الشرعية إلى العديد من المخاطر مثل الغرق، أو المعاناة النفسية التي تتمثل في الشعور بالإحباط وفقدان الأمل. وتُعرّف الهجرة غير الشرعية بأنها انتقال الإنسان من موطنه الأم إلى بلاد أخرى من أجل الإقامة بها بشكل دائم، إلا أن هذا الانتقال لا يتفق مع القواعد والأحكام الخاصة بالهجرة بين الدول، والتي نصّ عليها القانون الدولي والداخلي.

لذا سعت العديد من الدول في التصدي لتلك الظاهرة فتبنت إجراءات سياسية، قانونية، واقتصادية للحد من الهجرة غير الشرعية، نظراً لأهمية الموضوع الواسعة في الآونة الأخيرة، وتشكيله هاجساً مخيفاً؛ فهو يثبت وجوده على كل الأصعدة خاصة بعد التقائه مع تعاريف (الإرهاب). فالأمر يحتاج إلى دراسة واعية لجذور هذه المشكلة، وإيجاد الحلول الممكنة في التصدي لهذه الظاهرة، وخلق وتطوير برامج تنموية في الدول المصدرة للمهاجرين، وتمكينهم من فرص عمل، كما يتطلب وضع استراتيجيات على مدى بعيد في التصدي لهذه الظاهرة عبر تعاون المنظمات والدول

في إقامة مشاريع مشتركة وتحقيق قدر من الاستقرار لتأمين مصادر العيش الكريم للفرد فيها، وعدم تسويق هذه المشكلة للمزيد من الدعم أو الضغط على بعض الأطراف.

الكلمات الدالة: الهجرة - الدول - جهود - التصدي - ظاهرة - الهجرة غير الشرعية

Abstract:

Migration is one of the phenomena known since ancient times, and it has helped to build civilizations and societies, but in the modern era and after the emergence of the nation-state defined by certain borders, laws have been developed that regulate the process of movement of individuals between countries, so we have come to divide migration into two types: legal migration, and illegal one, the concept of illegal migration is completely different from legal migration, because illegal migration represents a violation of the laws on migration to the country to which it is migrating, and the reason behind this migration lies in suffering from Poverty and poor economic conditions are prevalent in the country and in many other countries, and illegal migrants may be exposed to many risks such as drowning, or psychological suffering that consists of feeling frustrated and hopeless. Illegal migration is defined as the movement of a person from his home country to other countries in order to reside permanently, but this transfer is inconsistent with the rules and provisions on migration between Countries, which are stipulated in international and domestic law .Therefore, many countries have sought to address this phenomenon and have adopted political, legal and economic measures to reduce

illegal immigration, given the wide importance of the subject in recent times, and its formation of a frightening obsession; it proves its existence at all levels, especially after its convergence with the definitions of "terrorism." It requires a conscious study of the roots of this problem, finding possible solutions to address this phenomenon, creating and developing development programs in the countries of origin of migrants, and enabling them to have job opportunities, as well as the development of long-term strategies to address this phenomenon through the cooperation of Organizations & Countries in the establishment of joint projects and the achievement of a degree of stability to secure sources of decent living for the individual in them, and not to market this problem for more support or pressure on some parties.

Keywords: Migration — Countries — Efforts — Address — phenomenon – Illegal Immigration

مشكلة البحث:

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أهم الظواهر العالمية الممثلة لإحدى المشكلات المزمنة التي تواجه دول العالم نتيجة الفجوة الحضارية والتنمية والاقتصادية المتزايدة بين الدول الغنية والدول الفقيرة مُخْلِفة إشكاليات متعلقة بالتنمية والأمن والاندماج، حيث تثير قلق العديد من الدول وعلى رأسها الدول الأوروبية المستقبلية للمهاجرين خاصةً بعد ما وصلت إليه من وجود ظواهر سلبية أدت إلى مشكلات مثل الإرهاب والعنف، تجارة المخدرات، الإتجار في البشر، الجريمة المنظمة وغيرها؛ مما أدى إلى معارضة العديد من الأحزاب والتيارات السياسية لتواجد الأجانب بتلك الدول.

ويمكن النظر للمشكلة من جانب آخر يتمثل في الآثار السلبية التي تترتب على الهجرة نتيجة الضغط على مرافق المدن المستقبلية، وتعدد المصالح، والنزاييد السكاني المطرد الذي يترتب عليه ارتفاع معدلات الجريمة من عمليات السطو والنهب والسرقه وتخريب بالمتكاثات العامة والخاصة والاعتداءات، كنتيجة إلى فقدانهم للاهتمام والرعاية والعناية والشعور بالمسؤولية وفقدان الأمن والطمأنينة وغياب الأمل في المستقبل.

ومن هنا نطرح بعض التساؤلات:

1. ما هي المخاطر المحيطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
2. هل للمتغيرات الدولية الراهنة أثر في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
3. ما هو حجم تأثير اقتصاديات الدول والمنظمات والأفراد بظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
4. ما هي البدائل التي توفرها المنظمات لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
5. ما هي التدابير التي تتخذها الدول لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في إلقاء الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومعرفة أبعادها وتحليل بعض المقترحات للحد من الظاهرة وإبراز دور الدول والمنظمات في التصدي لها وذلك خلال الفترة منذ بداية ثورات الربيع العربي ديسمبر 2010 حتى التعديل المصري الأخير لقانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين إبريل 2022.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

1. وضع إطار مقترح للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
2. المساهمة في توضيح العلاقة بين دول المنبع والمقصد والممر
3. توضيح قوانين الهجرة في العديد من الدول

تساؤلات البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، تم صياغة السؤال الرئيسي للبحث على النحو التالي: ما هي جهود الدول والمنظمات في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟. ويتفرع منه التساؤلات الآتية:

❖ ما هي محددات الهجرة غير الشرعية؟

❖ ما دور المنظمات الدولية والاقليمية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

❖ كيف تعالج الدول ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

ومن خلال التساؤلات السابقة سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: محددات الهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: معالجة المنظمات الدولية والاقليمية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث: معالجة الدول لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: محددات الهجرة غير الشرعية

أولاً: محددات الهجرة غير الشرعية دولياً:

بلغ طول الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك 3169 كم وتعتبر الحدود الأطول في العالم بين دولتين على مدى عشرات السنين الماضية، تسجل هذه الحدود قصص المآسي للفقراء المكسيكيين الهاربين من الفقر والحالمة بالعيش في العالم الجديد الثري، فالحكومة الأمريكية تنفق مليارات الدولارات سنوياً لحماية حدودها من تدفق الجياع، وأيضاً من تدفق المخدرات والأسلحة، ويبلغ عدد حرس الحدود الأمريكية مع المكسيك 17000 عنصر. ولا تقتصر حماية هذه الحدود الشاسعة على الحرس الوطني الأمريكي الرسمي بل يوجد متطوعون من المواطنين الأمريكيين يشاركون في حماية حدود بلادهم لاعتقادهم أن الهجرة غير الشرعية تضر بالاقتصاد الأمريكي وتقلل من فرص عمل المواطنين الأمريكيين.

وأخذت هجرة العمالة من دول أمريكا اللاتينية للعمل بالخارج شكل الظاهرة، خلال الحقبة التي بدأت منذ منتصف الخمسينيات واستمرت حتى الآن، وبالرغم من اختلاف دوافع الهجرة وأسبابها من فئة إلى أخرى، فإننا نستطيع تأكيد أن العامل الاقتصادي

والدخل المرتفع الذي تحصل عليه العمالة المهاجرة من دول أمريكا اللاتينية يعتبر من أهم عوامل الجذب للسفر إلى الخارج. وطبقا لتقديرات الأمم المتحدة في عام 2005، يمثل المهاجرون من أمريكا اللاتينية في الدول الأخرى للأمريكيين نحو 2.7% من إجمالي عدد سكان أمريكا اللاتينية، كما يمثلون 12.7% من جميع المهاجرين على مستوى العالم. كما أن الحقائق تؤكد أن مجموعات المهاجرين الذين يحاولون دخول أمريكا سواء كانوا قادمين من المكسيك نفسها أو من غيرها من الدول اللاتينية يسعون إلى مجرد الحصول على فرص أفضل للعمل والحياة كما أن هذه الفئة من المهاجرين ساهمت بشكل يصعب إغفاله في دفع عجلة الاقتصاد الأمريكي وتولي الوظائف التي يأنف الأمريكيون من القيام بها وفي الوقت نفسه تعد تحويلاتهم السنوية بمثابة أحد مصادر الدعم الرئيسية للاقتصاد المكسيكي.

وقد جاءت هذه الهجرات نتيجة مجموعة من العوامل المتنوعة:

1- رسم وتحديد الحدود السياسية بين دول المنطقة، أسفرت عن شطر المجتمعات ذات الهوية المشتركة وتوزيعها في أكثر من دولة، وبالتالي فإن بعض هذه المجتمعات تمتع بوفرة في الأراضي وانخفاض في الكثافة السكانية وقلة الأيدي العاملة، مما جعلها مقصدا للعديد من موجات الهجرة من الدول المجاورة، والتي سهلت عبور الحدود بلا مشقة أو صعوبة كبيرة وفي هذا الإطار.

2- أزمت النفط في السبعينيات وأوائل القرن الحادى والعشرين، حيث شهدت هذه الفترات ارتفاعا متواصلا في أسعار النفط، أسفرت عن حدوث اختلالات وتفاوتات بين دول أمريكا اللاتينية، حيث تمتعت الدول المنتجة للنفط، بازدهار اقتصادى أتاح لها زيادة استثماراتها في مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الصناعية، مما استدعى جذب المهنيين والفنيين وأعداد أخرى من العمالة غير المحترفة للعمل في هذه المشروعات، ومنهم رواتب مجزية.

3- استيلاء العسكريين على الحكم، حيث منيت دول الأرجنتين وشيلي وأوروغواى في عقد السبعينيات من القرن العشرين بأزمات سياسية واقتصادية أدت إلى استيلاء العسكريين على الحكم، وتبنيهم لسياسات توجيه الاقتصاد لخدمة المؤسسة العسكرية

وتوزيع عوائد التنمية على النخبة العسكرية وحرمان غالبية المواطنين منها، مما دفعهم إلى الهجرة إلى دول مجاورة.

4- تطبيق عدد من دول المنطقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي، التي ارتكزت على تخلي الدولة عن إدارة المشروعات والصناعات وبيعها للمستثمرين ورجال الأعمال، الذين اتجهوا إلى التخلص من آلاف العمال والفنيين، وتوقف الدولة عن القيام بمشروعات أو صناعات جديدة لامتناس فائض العمالة لديها.

ثانياً: محددات الهجرة غير الشرعية إقليمياً

نشأت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدول على أراضيها البرية والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة ومعدلات الفقر المرتفعة، وتتم هذه الهجرة بطريقة غير قانونية، كما أن لظاهرة الهجرة غير الشرعية تأثيراً سلبياً على مستوى الفرد والجماعة، إذ أن المهاجر يحاول انتزاع نفسه من بيئته الاجتماعية والثقافية التي نشأ فيها ليزرع نفسه في بيئة جديدة غير مألوفة؛ فينشأ صراع في داخله ويكون حل هذا الصراع في تخلي المهاجر عن تراثه الثقافي الأصلي جزئياً أو كلياً واندماجه في المجتمع الجديد. ويشكل المهاجرون غير الشرعيين عبئاً على اقتصاد دولة المقصد من خلال انخفاض مستوى كفاءة اليد العاملة ومناقسة اليد العاملة النظامية، وارتفاع تحويلات النقد، وتزايد جرائم غسل الأموال. ونتيجة لتواجد المهاجرين غير الشرعيين في دولة المقصد "تنشأ الأحياء العشوائية وما يصاحبها من تدني صحة البيئة وانتشار الأمراض الاجتماعية، وغيرها لتظهر قيم وثقافات جديدة موازية مما يسبب في ظهور المشكلات الاجتماعية والنفسية.

ثالثاً: المحددات الداخلية للهجرة غير الشرعية

يعيش حوالى 281 مليون شخص حالياً، أي 3.6 بالمئة من سكان العالم تقريباً، خارج بلدتهم الأصلي، والذين تتميز هجرة العديد منهم بدرجات مختلفة من الاضطرار. وفي حين أن الهجرة تشكل تجربة إيجابية وتمكينية للعديد من الأفراد، من الواضح بشكل متزايد أن غياب إدارة للهجرة قائمة على حقوق الإنسان على

المستويين العالمي والوطني يؤدي إلى انتهاك على نحو متكرر لحقوق المهاجرين العابرين على الحدود الدولية، وفي البلدان التي يهاجرون إليها.
رابعاً: الهجرة إلى الاقتصادات المتقدمة يمكن أن ترفع معدلات النمو:

ان الهجرة محورا لسجال سياسي مكثف في السنوات الأخيرة. وفي حين أن معظم الناس لديهم تصورات إيجابية تجاه المهاجرين، فإن هناك بعض التصورات الخاطئة وبواعث القلق ذات الصلة، ومنها اعتقاد البعض بأن المهاجرين عبء على الاقتصاد. ولكن الجائحة أدت إلى توقف مفاجئ في تدفق المهاجرين. وفي حين أن الإغلاق العام عارض مؤقت، فإن الجائحة قد تعزز الشعور العام بالتحفظ والتشكك في صواب الانفتاح ولها آثار أطول أجلا على مدى رغبة البلدان في استقبال المهاجرين. ويمكن أن يؤدي تراجع الهجرة وارتفاع البطالة في الاقتصادات المُستقبلة إلى الإضرار بالبلدان المُرسلة، ولا سيما الفقيرة منها، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التحويلات التي يرسلها العمال المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية.

- **عوامل الدفع والجذب:** تنطوي الهجرة لبلد آخر على تكاليف باهظة، مما يفسر اقتصار الهجرة على نسبة ضئيلة من السكان، والحواجز الجغرافية واللغوية جزء من هذه التكاليف، وهي تفسر مجتمعةً نسبة كبيرة من التباين في تدفقات الهجرة. وأحد الأسباب الأساسية للهجرة هو فرق الدخل بين البلدان الأصلية وبلدان المقصد. فالبلدان الأغنى تجذب عددا أكبر من المهاجرين، وخاصة من البلدان التي يشكل فيها الشباب نسبة أعلى من السكان. أما البلدان ذات المستويات الأقل من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل، فتشهد خروج أعداد أكبر من المهاجرين، ولكن هذه الأعداد لا تشمل السكان شديدي الفقر.

- **الأثر الاقتصادي:** أن المهاجرين في الاقتصادات المتقدمة يرفعون الناتج والإنتاجية على المدى القصير والمتوسط. وعلى وجه التحديد، نوضح أن زيادة قدوم اللاجئين بنسبة نقطة مئوية واحدة مقارنةً بالعمالة الكلية يرفع الناتج بنحو 1% مع حلول السنة الخامسة من هجرتهم. ويرجع هذا إلى أن العمالة الأصلية والمهاجرة يقدمون لسوق العمل مجموعة متنوعة من المهارات يكمل بعضها البعض وتؤدي إلى رفع الإنتاجية.

كذلك تشير عمليات المحاكاة التي أجريناها إلى أن متوسط دخل السكان الأصليين يستفيد من زيادة الإنتاجية التي يحققها المهاجرون، حتى وإن كانت زيادة متواضعة. غير أن أثر الإنتاجية الإيجابي لا يكون ظاهراً في حالة اللاجئين المهاجرين إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويعكس هذا ما يواجه هؤلاء المهاجرين من مصاعب في الاندماج داخل أسواق العمل المحلية.

- تعظيم المكاسب: تجلب الهجرة مكاسب كبيرة للبلدان المستقبلية وتتيح للمهاجرين فرصة لحياة أفضل. غير أنها قد تخلق أيضاً تحديات في توزيع الدخل، حيث يمكن أن تقع أضرار اقتصادية على العاملين في البلدان المستقبلية في قطاعات سوقية معينة، على الأقل مؤقتاً. ولذلك ينبغي استخدام سياسات المالية العامة وسوق العمل لدعم الدخل وتقديم التدريب التحويلي للسكان الأصليين الذين يواجهون مصاعب في سوق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات النشطة لسوق العمل والهجرة الوافدة التي تستهدف إدماج المهاجرين، كالتدريب على اللغة وتيسير اعتماد المسميات المهنية، يمكن أن تحسّن نتائج الهجرة في البلدان المستقبلية. وأخيراً، ينبغي تنسيق السياسات على المستوى الدولي لمعالجة التحديات التي تشكلها هجرة اللاجئين. ويتضمن هذا اقتسام تكاليف استضافة اللاجئين ودعم إدماجهم في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

المبحث الثاني: معالجة المنظمات الدولية والإقليمية لظاهرة الهجرة غير الشرعية: يمكن شرح قضية الهجرة الغير شرعية وما تشكله من خطر على أسرة المهاجر والمجتمع بأكمله من خلال تفعيل لجان حقوق الإنسان التابعة لتلك المنظمات وتأهيل العاملين بها من خلال الدورات التدريبية وورش العمل، وتمكين المنظمة من إبرام تعاقدات مع القطاعات الإعلامية وبخاصة قطاع الإعلام الأمني، لكسب ثقة الناس لسرعة التعامل مع قضاياهم، وتشجيعهم على تقديم البلاغات في حالة وقوع أحد أفراد الأسرة فريسة لسماسرة الهجرة غير الشرعية، ووضع برامج الثقافة والوعي الأمني ضمن المواد التدريبية التي تنفذها المنظمة، وتقديم الأدلة الإرشادية للترويج بأهم الخدمات التي تقدمها المنظمة، وأخيراً تقديم الاستشارات القانونية للمتضررين أو الضحايا. وإجراء المنظمات بروتوكولات تعاون مع المعاهد والمؤسسات الأمنية

المحلية والعالمية نظرا لخطورة القضية، وتبنى المنظمات قضايا العملاء أمام الجهات الأمنية والقضائية لضمان حصولهم علي حقوقهم ، وتمكين المنظمة من المشاركة في المشروعات البحثية مع المنظمات الأخرى، وعمل لجان للبحث والدراسة في حالة عدم امتلاك المنظمات لها.

أولاً: الجهود الوطنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

كانت مصر واحدة من أوائل الدول التي أدركت خطورة هذه المشكلة متعددة الأوجه وما تخلفه من تداعيات، وضرورة التعامل معها بمزيد من الاهتمام. فالحكومة تتحمل التزاماتها في هذا الصدد، كما أن تصاعد موجة الهجرة غير الشرعية لن تزيدنا إلا تصميماً على اتخاذ جميع التدابير الوقائية على كافة المستويات لوقف الخسائر في الأرواح من المواطنين المصريين والأفارقة الذين يتم استغلالهم من قبل المهربين، ويقع في القلب من هذا الالتزام اعتقاد صلب بضرورة اعتماد نهج شامل لمعالجة هذه المشكلة في جوهرها. وتحقيقاً لهذه الغاية، كان من الضروري إنشاء كيان مصري جديد لتحديد سياسة الدولة في مواجهة التحديات المتزايدة الناجمة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، حيث أصدر رئيس مجلس الوزراء في مارس عام 2014، قراراً بإنشاء اللجنة المصرية الوطنية للتنسيق لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية (NCCPIM)، ككيان مشترك يضم 19 تسعة عشر من الوزارات والهيئات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، ويتمتع هذا الكيان بإطار مؤسسي وولاية واضحة لتنسيق الجهود الوطنية، ووضع الأسس القانونية والعملياتية التي سوف تركز عليها هذه الجهود. وعملت اللجنة التنسيقية علي وضع قانون شامل يفتح آفاقاً جديدة للتعامل مع هذه الظاهرة، يحمل اسم قانون “مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين” وتمت صياغة هذا القانون بالتعاون مع كافة الأطراف الوطنية المعنية ووفقاً للالتزامات مصر الدولية، وعلي رأسها بروتوكول باليرمو واتفاقية حقوق الطفل، وبما يتفق مع مبادئ وقواعد حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. وقد تم تقديم مشروع القانون للحوار المجتمعي ليوافق عليه مجلس الوزراء المصري في نوفمبر عام 2015، كما تم اعتماده مؤخراً من حيث المبدأ من قبل البرلمان ليشكل، جنباً إلى جنب مع قانون

مكافحة الاتجار بالبشر الصادر في عام 2010، حجر الأساس القانوني لاستجابتنا الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وسيعد هذا القانون بمثابة نموذج رائد يمكن تكراره في بلدان الشرق الأوسط الأخرى.

ثانياً: البعد الاقتصادي والاجتماعي: قد يرى البعض عدم وجود سبب رئيسي واحد لمشكلة الهجرة، فهناك دوافع معقدة ومتشابكة لهذه الظاهرة، غير أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية تظل هي العوامل الرئيسية التي تحظى بالتأثير الأكبر على الهجرة غير الشرعية. ومن الجدير بالذكر أن تزايد حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية مؤخراً، إنما يأتي على خلفية الوضع السياسي والأمني المضطرب في الشرق الأوسط، حيث تتعرض المنطقة لضغط متزايد يولد مشاكل ديموغرافية، ليس لأوروبا فحسب ولكن لدول جنوب المتوسط كذلك. وتعتبر مصر واحدة من هذه الدول التي تتحمل عبئاً مالياً نتيجة استضافتها الكريمة لملايين اللاجئين والمهاجرين..

ثالثاً: التعاون الإقليمي والدولي: قد لا يكون الدعم الدولي كافياً للمساعدة في تخفيف العبء الذي تتحمله العديد من الدول في استضافة الأعداد المتزايدة من المهاجرين. ونحن على استعداد لتعزيز مشاركتنا مع الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية لتعبئة موارد إضافية للمشاريع التنموية ذات التأثير الفوري على الشباب الأكثر عرضة للهجرة غير الشرعية في مصر وغيرها من الدول. وتضع اللجنة التنسيقية أولوية قصوى لتعزيز التعاون الإقليمي، لا سيما مع جيراننا الأفارقة. وتعمل اللجنة بشكل وثيق مع وزارة الخارجية المصرية على توفير برامج تدريبية وأخرى لبناء القدرات للدبلوماسيين والمسؤولين الأفارقة في مجال تحقيق العدالة. ونعتقد أن اللجنة التنسيقية هي بمثابة نموذج مؤسسي يمكن تكراره في جميع أنحاء القارة، ونحن مستعدون أن نتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذا الصدد. إن مصر أيضاً طرف رئيسي في إطار “عملية الخرطوم” بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى إقامة حوار متواصل بشأن الهجرة غير الشرعية.

أن من يتصور أن الإجراءات الأمنية قد تكفي وحدها لمواجهة التحديات الهيكلية المرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية لهو واهم، فالمسألة أعقد بكثير من مجرد

ضبط الحدود، كما أن تزايد النزعة الحمائية السائدة ببعض الدول الغربية لن يحل المشكلة، بل أن تبني إجراءات صارمة لن يؤدي إلا لمزيد من الصعوبات والتحديات. فإذا أردنا اجتثاث هذه الظاهرة، فلزاماً علينا أن نتحمل المسؤولية والعمل معاً من أجل إقامة شراكة جماعية وصلبة تطرح حلولاً مستدامة لهذه المشكلة مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لهذه المسألة.

رابعاً: سياسات دول الجنوب تجاه الهجرة غير الشرعية (الجزائر، تونس، أنموذجاً) السياسة الوطنية الجزائرية: نتيجة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر، والذي يتوسط دول المغرب العربي وتميزه بحدوده الشاسعة مع دول الساحل والصحراء كالنيجر ومالي، هذه الوضعية شكلت نقطة عبور ووجهة لأفواج من الأفارقة وأصبحت تحتضن أعداداً من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرقاً ووسائل متعددة.

خامساً: الإجراءات القانونية: إلى وقت قريب جداً لم يكن هناك تشريع يعالج الهجرة غير القانونية في الجزائر التي تنامت فيها بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأصبحت دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين بعدما كانت دولة عبور، حيث اقتضت وسائل المكافحة على حملات التوعية الإعلامية وخطب الأئمة في المساجد، وفي جو استيلاء كبير من طرف النواب في البرلمان الجزائري ومنظمات أخرى. إلى غاية صدور قانون 2009 الذي جرم فيه المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية تحت عنوان "الجرائم المرتكبة ضد القوانين المتعلقة بمغادرة التراب الوطني (قانون رقم 09-1 المؤرخ في 25 فبراير 2009) بنص المادة 175، وهنا جرم المشرع الجزائري المغادرة غير الشرعية للتراب الوطني أي كانت الطريقة المستعملة في ذلك البر والبحر أو الجو، وأي كانت الوسيلة الاحتمالية المستعملة في ذلك من تزوير الوثائق الرسمية، أو عدم القيام بالإجراءات التي توجهها القوانين والأنظمة مع عقوبة الحبس للشهرين إلى ستة أشهر (6) بغرامة مالية قدرها 20.000 إلى 60.000 دج.

كما نص هذا القانون على تجريم تهريب المهاجرين في مواد 303 مكرره إلى غاية 303 مكرر 41، حيث قدم تعريفاً لتهريب المهاجرين، مفاده: "أنه القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني للشخص، أو عدة أشخاص من أجل

الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى". ونص على عقوبة تهريب المهاجرين والتي قدرها بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة مالية تقدر بين 300.000 دج إلى 500.000 دج، وجعل هذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد إذا كان بين الأشخاص المهربين قاصر أو تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له، أو معاملتهم معاملة لا إنسانية أو مهينة وذلك بعقوبة 5 سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة مالية من 5000.000 دج إلى 1.000.000 دج.

سادساً: الإجراءات الأمنية: في إطار التحكم في الهجرة غير الشرعية شرعت الجزائر في تطبيق مضمون مخطط المراقبة، والإتقان، حيث نقرر تسخير كل الوسائل والمعدات الكفيلة بالتصدي لهذه الظاهرة، علي غرار تكثيف دوريات المراقبة، ومسح الشريط الساحلي، ومضاعفة عدد الوحدات والاستعانة بالمروحيات وطائرات الاستطلاع بهدف تحديد أماكن الحرقاة، في أوقات قياسية، وهنا أعلنت مصادر الدائرة الجوية الثانية لحرس الحدود على عدة مشاريع لتعزيز المراقبة على الشريط الحدودي الغربي من وضع نظام للمراقبة الالكترونية مزودا بالكاميرات على طول الحدود، وإنشاء قواعد جوية خاصة بفرق حرس الحدود تكون مدعمة بطائرات مروحية جديدة. وهنا تستعين الجزائر بجملة المصالح الأمنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

سابعاً: سياسة التعاون الدولي: وهنا عملت الجزائر علي إستراتيجية تتماشى و طبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كونها عابرة للحدود وهذا بالتعاون مع عدة أطراف وعلي رأسها دول الاتحاد الأوروبي، ومن أهم هذه المبادرات كمبادرة الأوروبية 5+5 والتي جاءت لاحتواء ومحاصرة مجموعة التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط وتشمل فرنسا إيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطا وكذا خمسة دول من الضفة الجنوبية وهي الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا. إذ كان الهدف منها حسب قمة 2003 إيجاد مقاربة مشتركة وشاملة لمعالجة المشكلة من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية ومسائل الأمن المختلفة، إذ ركزت هذه القمة على ضرورة محاربة الهجرة غير الشرعية، ومحاولة الاتفاق على

عمل جماعي يضم أيضا الدول الإفريقية التي تنتسب إليها تلك الظاهرة، وبالتالي فالعمل مع هذه الدول هو ضرورة محتمة وذلك من خلال إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول العبور، كما يقترح المشروع أيضا على الدول المصدرة معاقبة الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة غير الشرعية بالسجن لمدة تتراوح بين 3 اشهر إلى 20 عاما وبغرامات مالية، ومن أجل إيجاد حلول عقدت عدة اجتماعات من بينها اجتماع طرابلس 2010 وقمة مالطا 2010 **ثامناً: السياسة الوطنية التونسية:** تتميز تونس بامتداد لسواحلها البحرية على مسافة هامة من مساحتها وهي بهذه الميزة تطل على أغلب بلدان البحر الأبيض المتوسط، وعلى الرغم من أن هذا المعطى إيجابي إلا أنه جعل منها مصدرا لارتكاب عملية الهجرة غير الشرعية. لتلتحق بركب الدول التي تمسها الهجرة غير الشرعية فأصبحت منفذا مفضلا للذين ينشطون عادة باتجاه ايطاليا وبالضبط إلى صقلية ولمبيدوزا نظرا لقربها من اليابسة التونسية. تجد تونس نفسها في آن واحد كدولة مستقبلية لا فقط للمهاجرين من دول المغرب العربي بل أيضا من دول جنوب الصحراء في إفريقيا، وبهذا تحولت إلى دولة مصدر وعبور. هذا ما استلزم منها تحديد سياسة لتنظيم هذه الظاهرة الجديدة، والتي هي مستوفاة من أعمال (تشريعات) وزارة العمل والمؤسسات المتخصصة وكذا وزارة الداخلية.

المبحث الثالث: معالجة الدول لظاهرة الهجرة غير الشرعية:

كانت قضية الهجرة من المجالات التي تخص كل دولة أوروبية على حدة وجزء من سيادتها، إلا أنه مع دخول اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي حيز التطبيق أصبحت الهجرة أيضاً من اختصاص النظام الجماعي الأوروبي بتعزيز الإطار التعاوني والعمل المشترك. ويمكن معرفة ملامح ترتيبات وإجراءات دول الاتحاد الأوروبي كما يلي:

1- عقد الاتفاقيات المنظمة للهجرة: عقدت دول الاتحاد الأوروبي عدة اتفاقيات فيما بينها لتنظيم الهجرة ومن أهمها:

- اتفاقية شنجن (Schengen): دخلت حيز التنفيذ عام 1995 من قبل دول البينيلوكس (هولندا، بلجيكا ولكسمبورج) وفرنسا وألمانيا، ثم اتسعت لتضم 26

دولة أوروبية ألغت جواز السفر وضوابط الهجرة على الحدود المشتركة الداخلية بينهما مع وجود سياسة تأشيرات مشتركة. كانت الاتفاقية بمثابة المرتكز الثاني في المشروع الأوروبي الحالم بتحقيق الوحدة الكاملة حيث تم فيها الاتفاق على ترتيبات وسياسات أمنية مشتركة وعلى إزالة الحدود بينها بشكل تدريجي، يكمن الهدف الأساسي لهذه الاتفاقية في تسهيل هذه الدول للمواطنين حرية التنقل للبضائع والخدمات داخل رقعة الحدود الداخلية لفضاء شنجن. وجدير بالذكر أن في عام 2015 قامت بعض الدول الأوروبية منها ألمانيا والنمسا وسلوفاكيا بفرض رقابة على الحدود في مواجهة تدفق المهاجرين، وتعليق العمل باتفاقية "شنجن" لحرية التنقل في أوروبا.

- ميثاق الهجرة الأوروبي 2008: يتضمن الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة مبادئ توجيهية من خلال قوانين غير إلزامية للتحكم في الهجرة القانونية ومحاربة الهجرة غير الشرعية من خلال القواعد الواردة في الميثاق، فقد نص على أن المهاجرين الذين يقاومون الترحيل يمكن احتجازهم لفترة طويلة تصل إلى 18 شهراً ومنعهم من الدخول من جديد إلى دول الاتحاد الأوروبي لمدة خمس سنوات لاحقة.
- اتفاقية دبلن: أعلنت دول الاتحاد الأوروبي أنه منذ تاريخ 15 مارس 2017، سيتم إعادة تفعيل اتفاقية دبلن بشكل كامل دون أي استثناء، وتهدف الاتفاقية إلى تحديد البلد العضو في الاتحاد الأوروبي الذي دخل منه المهاجر فضلاً عن الحيلولة دون تقديمه طلبات لجوء إلى أكثر من بلد أوروبي، ومنع تنقله باستمرار من بلد إلى آخر، وذلك من خلال إدراك بصمات طالب اللجوء في بنك للمعلومات لتحديد إذا ما كان تقدم بطلب لجوء في دولة أوروبية أخرى، تضمن تلك الاتفاقية بقاء طالبي اللجوء في مكانهم إلى أن تتوصل الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي لاتفاقية حول آلية توزيع طالبي اللجوء بين تلك الدول، وسيتم إعادة أي شخص إلى الدولة الأولى التي لديه فيها بصمات حتى ولو كانت اليونان.

2- إعادة صياغة سياسة الجوار: أطلقت المفوضية الأوروبية في 24 مايو 2011، حواراً حول الهجرة والتنقل والأمن مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط

ويرتكز على عدة عناصر هي الدعم المالي للدول الشريكة، وفتح الأسواق أمام منتجاتها وجعل هذه المنتجات تنافسية بمواصفات السوق الداخلية الأوروبية، وتنقل الأشخاص وتقنين حركات الهجرة واللجوء والعمال

3- عقد المؤتمرات المشتركة مع دول المتوسط: عقدت العديد من المؤتمرات واللقاءات التي ضمت الدول الأوروبية، والدول المتوسطية في الشمال والجنوب لبحث قضية الهجرة غير الشرعية مثل مؤتمر الرباط في عام 2006 وأقر الربط بين المساعدات والتنمية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة بتعزيز الرقابة عند الحدود، واتفاقيات إعادة المهاجرين، ومؤتمر باريس 2008 الذي أكد على تنظيم تدفق موجات الهجرة على ضوء الحاجة إلى الأيدي العاملة في دول الاتحاد الأوروبي، والمؤتمر البرلماني الإفريقي بالرباط 2008 وحاول أن يضع إطاراً قانونياً لقضية الهجرة، على الرغم من التوصيات التي صدرت فإنها سياسات مكافحة الهجرة التي انتهجتها أوروبا ركزت على المنظور الأمني وإقامة مراكز احتجاز، والترحيل القسري، وتشديد مراقبة الحدود

4- إنشاء مؤسسات مكافحة الهجرة غير الشرعية: وفي مقدمة تلك المؤسسات ما يلي:

- الشرطة الأوروبية (اليوروبول) (EUROPOL) أنشئت بموجب معاهدة ماستريخت وهي منظمة مسؤولة عن تنسيق التحركات، ودعم فرق البحث المشتركة وتبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية في مختلف المجالات التي تهدد الأمن الأوروبي، حيث يتعين على كل دولة عضو أن تعين وحدة وطنية للاتصال بين سلطاتها المتخصصة واليوروبول.
- أصدر المجلس الأوروبي قراراً بتشكيلها وبدأت العمل في 2005 مهمتها حراسة الحدود لا سيما ساحل البحر المتوسط وتطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة للدول الأعضاء. وتمتلك الوكالة العديد من الأدوات مثل الطائرات المروحية والطائرات الصغيرة والبواخر ومجموعة من الشاحنات المجهزة بمعدات لمكافحة الهجرة غير الشرعية كالرادارات المتحركة والكاميرات الحرارية وأجهزة التردد وكشف دقات القلب عن بعد.

- الكلية الأوروبية للشرطة (CEPOL): هي جهاز يتبع الاتحاد الأوروبي تم تأسيسها عام 2005م، تجمع هذه الوكالة كبار مسؤولي أجهزة الشرطة في أوروبا، وهي لا تتمتع بصلاحيات التدخل الميداني المباشر في مجال تهريب المهاجرين إلا أنها تقدم إسهاما فعالا من خلال شبكة تعليمية إلكترونية تقدم المعلومات لأجهزة مراقبة الحدود
- قوات الأوروفوس: (Euro Force) تتكون القوات الأوروبية الخاصة من قوات برية (Euro Force) وأخرى بحرية (Euro Mar Force) وهي قوة خاصة يمكنها التدخل برا وبحرا لاعتبارات أمنية تقررها القيادة العامة لها وتتكون قيادتها من قادة القوات البرية والبحرية في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال. وتحدد في حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا.
- 5- الدعم المالي للأعضاء: زاد الاتحاد الأوروبي من الدعم المالي لأعضائه وتحديدا للدول التي تواجه تدفقات مرتفعة من المهاجرين غير الشرعيين مثل اليونان وإيطاليا من خلال صندوق الهجرة والإدماج، وصندوق الأمن الداخلي. بالفعل تم تخصيص مبلغ 198 مليون يورو للمنظمات اليونانية والمشاريع المنفذة، بالتشاور الوثيق مع السلطات اليونانية.
- 6- الإجراءات الخاصة بكل دولة أوروبية: إلى جانب السياسات المشتركة تقوم كل دولة أوروبية منفردة بعدة إجراءات مثل الترحيل للمهاجرين غير الشرعيين، وإنشاء مراكز احتجاز خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم قبالة السواحل الأوروبية بما فيهم الأطفال غير المصحوبين ويتم احتجازهم لحين ترحيلهم لبلدانهم. وتنتقد بعض المنظمات الحقوقية المعاملة غير اللائقة في حق المحتجزين وفق شهادة الصليب الأحمر ومفوضية شؤون اللاجئين

النتائج:

- 1- أن السبب وراء فتح الباب على مصراعيه للهجرة هو الهروب من ويلات الحروب والمنازعات السياسية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.
- 2- أن أسباب الهجرة تعود إلى تفشي البطالة والركود الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي والحروب الأهلية.

- 3- ضعف إسهامات الدول المتقدمة والمتضررة في تنمية موارد الدول المصدرة للمهاجرين.
- 4- إن اعتماد الحلول الأمنية لم ولن يجدي نفعًا، بل يزيد من تردي الأوضاع الإنسانية للمهاجر غير الشرعي بسبب الحجز والتوقيف في المعتقلات، والمعاملة السيئة التي يتعرض لها.
- 5- إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية قديمة، وتستلزم تعاوننا دوليا لمكافحتها ومنعها في إطار جماعي بين الأطراف ذات العلاقة.

التوصيات:

- 1- ضرورة الضغط على الدول المتقدمة (دول المقصد) باعتبارهم دول متضررة بالتعاون مع الدول المصدرة لأفواج الهجرة من خلال المشاركة في تنفيذ مشاريع اقتصادية وزراعية في الدول المصدرة للمهاجرين والعمل على إعادة تأهيل المهاجرين غير الشرعيين ومساعدتهم وحثهم على إقامة مشاريع اقتصادية وإنتاجية صغيرة في بلدانهم.
- 2- الدعوة إلى عقد المزيد من المؤتمرات الدولية وورش العمل والرفع من مستوى التنسيق والتشاور بين الدول ذات العلاقة لوضع استراتيجية واضحة تتبنى الحلول الناجحة وآليات تنفيذها.
- 3- ضرورة دعم المؤسسات العاملة في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وإنشاء قاعدة بيانات دقيقة حول المهاجرين.
- 4- دعم وسائل وآليات مراقبة الحدود البرية والبحرية للدول المعنية ورفع كفاءة الكوادر والموظفين العاملين في مجال مكافحة الهجرة وتدريبهم على الوسائل الحديثة المخصصة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 5- تعاون المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية مع الدول، وفيما بين هذه الدول من أجل ملاحقة القائمين على تجارة الأشخاص وتهريبهم.
- 6- وضع السياسات والبرامج المتعلقة بمنع الهجرة السرية ومنع الاتجار بالبشر والعمل على نشر الوعي المجتمعي والتنقيف بأبعاد وخطورة الجريمةتين.

المراجع:

- (1) <https://www.iom.int/> منظمة الهجرة الدولية
- (2) The EU in 2016 General Report, 5 January 2018, p66 على الموقع http://publications.europa.eu/webpub/com/general-report-016/en/#_chapter0
- (3) الاتحاد الأوروبي يعيد صياغة سياسة الجوار، 26 / 5 / 2011، على الموقع: <http://almilafalarabi.over-blog.com/article-74731951.html>
- (4) اتفاقية دبلن ما زالت تثير الكثير من الجدل داخل الاتحاد الأوروبي، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 2017/9/7، على الموقع: <http://www.europarabct.com>.
- (5) اتفاقية شنغن تعليق حرية التنقل في أوروبا في انتظار قرار حول اللاجئين، 14 سبتمبر 2015. على الموقع <http://www.france24.com/ar/20150914>
- (6) أحمد علي حجازي، دوافع الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على منظومة القيم: دراسة ميدانية على عينة من شباب المجتمع المصري، بحث منشور بمجلة حوليات آداب عين شمس، مج 45، 2017م، ص 130
- (7) أنور عطية العدل، السكان والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص 74
- (8) أوروبا منقسمة حول استضافة اللاجئين، 27 / 12 / 2017م، على الموقع: <http://dalil.org>
- (9) أيمن زهري، دفتر أحوال المجتمع المصري، مطابع الولاء الحديثة، شبين الكوم، 2006
- (10) ت، عبد الكريم، قانون العقوبات مدعماً بقرارات المحكمة العليا، الجزائر، دار الجزيرة للنشر والتوزيع، 2010، ص 111.
- (11) تأسيسية الدول الأوروبية (Schengen) في الموقع <http://uksacb.org/page/schengen>
- (12) جمال عرفاوي، "دول خمسة + خمسة اتاحت حلولاً للهجرة غير الشرعية"، تاريخ التصفح 05-01-2014/سا 11:15، متوفر على:
- (13) الحرقه و هو الفعل الذي يؤدي إلى الهجرة السرية و أصل الكلمة من اللهجة الجزائرية و هي أن المهاجر السري لما يصل للقارة الأوربية يقوم بحرق الأوراق الثبوتية من جواز سفر و ما شابه ذلك، حتى لا تتمكن سلطات الهجرة من طرده لبلد إقامته فتضطر لإطلاق سراحه، ثم تحول المهاجرون إلى حرق كل القوانين السارية و تخطي كل الصعاب مهما كانت. فالحراق

- هو الشخص الذي يخرق كل الخطوات و يهجر بلده دون أن يمر بالبيروقراطيات التي تمنعه من السفر للبلد الأوروبي.
- (14) حنان كمال أبو سكين، آليات تعامل الدول الأوروبية مع الهجرة غير الشرعية، بحث منشور بالمجلة الاجتماعية القومية، مج 55، ع2، 2018م، ص 45
- (15) حنان كمال أبو سكين، آليات تعامل الدول الأوروبية مع الهجرة غير الشرعية، المجلة الاجتماعية القومية، مج 55، ع2، 2018م، ص 49
- (16) خديجة بنتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، سكرة، جامعة محمد خيضر، 2014، ص 31
- (17) علياء شكري وآخرون، دراسات علم السكان، مطبعة العمرانية للأوفيس، مصر، 2006
- (18) فريجة أحمد وآخرون، الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية، مجلة المفكر، ع 12، مارس 2015، ص 192، 193
- (19) مبارك إدريس طاهر الدغاري، مخاطر الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، بني غازي، المجلة الليبية العالمية، ع8، يوليو 2016، ص 15
- (20) محمد محيي الدين، علم السكان، مطبعة العمرانية للأوفست الجيزة، ط1، 2002م
- (21) محمد، محمد عبد الفتاح ٢٠١١: الاتجاهات النظرية المعاصرة لتنظيم المجتمع نماذج ونظريات، مهارات مهنية (الإسكانية، المكتب الجامعي الحديث)، ص (٣٩).
- (22) منير الرياحي، المفهوم القانوني لجريمة الإبحار خلسة (دورة دراسية حول الإبحار خلسة)، تونس، المعهد الأعلى للقضاء، 2004، ص ص 9-10.
- (23) ميثاق لإغلاق أبواب أوروبا في وجه المهاجرين، 8 / 7 / 2008 على الموقع <http://assahraa.ma/journal/2008/65593>
- 24) national Americanism commission: astrategy to address illefal immigration in united states, 2010
- 25) Pino Luca Trombetta, Vers Un Islam Italien, Migration Et Citoyennete, Actes Du Colloque International Organise A La Faculte Des sciences Juridiques, Economiques ET sociales Rabat-Agdal, 25-26 Avril, 2003
- 26) portes, Alejandro- Walton, John: Labor, Class, and the International system, academic press, New York, 1981
- 27) The EU in 2016 General Report. 5 January 2018, p 73. In site: <http://publications.europa.eu/webpub/comgeneral-report-2016/en/#chapter>